وضع المعايير العالمية، وتنفيذها ضمن السياسات والتشريعات القطرية

مجال التركيز الرئيسي

منظمة الأغذية والزراعة

في ظل استمرار العولمة في التقليل من فاعلية الحدود القطرية وزيادة الاهتمام العالمي بالقضايا العابرة للحدود، بات وصول البلدان الى المعايير والممارسات المنسَّقة والمعتمدة دولياً التي من شأنها تمكينها من البحث عن حلول مشتركة للتحديات العالمية أمراً تزداد أهميته بصورة متصاعدة.

ولذلك يجب عدم النظر الى عمل المنظمة في تقديم المنافع العامة العالمية التي تمتد من وضع المعايير الى الخطوط التوجيهية والبروتوكولات ومدونات السلوك على أنه عمل منفصل عن نشاطاتها التشغيلية في الميدان. فالمجالان لا يعتمد كل منهما على الآخر فحسب، بل يشدّ كل منهما أزر الآخر، حيث تحظى نشاطات المنظمة على الأرض بالدعم من جانب الموارد المعيارية، كما يلقى عملها المعياري التعزيز المستمر من جانب الدروس المستفادة في الميدان.

وعلى الصعيد القطري تساند المنظمة البلدان في تطوير القدرات اللازمة لإدخال المعايير المعتمدة في سياساتها وأطرها القانونية التي تهدف الى تشجيع الزراعة المستدامة وكفالة إنتاج أغذية آمنة وصحية. وترمي المساعدة المقدّمة على الصعيد القطري كذلك الى إدخال أفضل الممارسات والمبادئ المعتمدة دولياً في التشريعات القطرية، ومن ضمن ذلك مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعدّ أمراً حاسماً للزراعة المستدامة.

منتدى محايد للتداول في المسائل الهامة عالمياً

تقدم المنظمة منتدى محايداً يلتقي فيه المهتمون بوضع المعايير معاً لاقتسام الطرق المشتركة التي يتعين سلوكها نحو المستقبل والتداول بشأنها واتخاذ القرارات اللازمة حيالها. وعلى سبيل المثال تقوم هيئة الدستور الغذائي التي تستضيفها المنظمة في مقرها بوضع المعايير العالمية للأغذية، كما تقدم الدعم اللازم لكفالة مشاركة البلدان كافة في المداولات وتلقّيها التوجيه السليم في حال إجراء تكييف للمعايير أو إدخالها كما هيا في تشريعاتها القطرية. كذلك قامت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تستضيفها المنظمة أيضاً بادارة المفاوضات المتصلة بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما قامت في فترة لاحقة بادارة المفاوضات المتصلة بخطة العمل العالمية الثانية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والموافقة عليها.

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

أجتمعت البلدان الأعضاء في مقر المنظمة بروما في مارس/آذار 2012 لإجراء المفاوضات النهائية التي قادت الى الموافقة على أول خطوط توجيهية في العالم بشأن الحوكمة الرشيدة للحيازة، وهي خطوط من شأنها أن تؤدي الى تغيير الأسلوب الذي تحكم الأقطارُ به الوصولَ الى الحقوق في موارد الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وقد شارك نحو 1000 خبير من البلدان الأعضاء بالمنظمة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وشركاء الموارد والتنفيذ في عملية إعداد مسوّدة الخطوط والتفاوض بشأنها التي استمرت 7 سنوات، وذلك تحت مظلّة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

أمثلة على التأثير

© FAO/Giuseppe Bizzarri

خطة العمل العالمية الثانية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

عندما تم إقرار خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من جانب 150 بلداً في 1996 قدّمت للعالم أول إطار عمل لإنشاء نظام يتسم بالكفاءة لمحاربة فقد التنوع الوراثي للمحاصيل في العالم. وقد كان ذلك بمثابة الخطة ناجحاً الى درجة جعلت المنظمة تعيد التأكيد على التزامها وذلك من خلال إقرار خطة العمل العالمية الثانية في 2011.

العملية: كان قد جرى إعداد خطة العمل العالمية الثانية على أساس سلسلة من المشاورات الاقليمية التي شارك فيها 131 بلداً الى جانب مؤسسات البحوث والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ثم قامت هيئة الموارد الوراثية بوضع الصيغة النهائية للخطة التي أقرها مجلس المنظمة في 2011.

التأثير: توسعت مناطق المحميات بنسبة 30 في المائة وازداد عدد بنوك الجينات بمقدار 300 بنك، حيث ارتفع من 1450 الى 1750 بنكاً. كما بات صغار المزارعين يشاركون في برامج استيلاد على نحو متصاعد. ولكن على الرغم من هذا التقدم، بقيت هناك ثغرات تتعين معالجتها بصورة عاجلة، ومنها فقد التنوع الوراثي النباتي. وستقوم خطة العمل العالمية الثانية بمعالجة هذه الثغرات ومواصلة التقدم صوب الإدارة السليمة لميراث العالم من الموارد الوراثية النباتية.

المبادرة العالمية بشأن المشورة العلمية المتصلة بالأغذية

لقد أدت العولمة والتغيرات التي طالت أنظمة إنتاج الأغذية وأنماط استهلاك الأغذية وازدياد تجارة الأغذية ونشوء أخطار جديدة الى زيادة الطلب على المشورة العلمية، وذلك من أجل مساندة الجهود التي تبذلها الحكومات لبناء أنظمة الرقابة الغذائية القطرية.

وسواء أكان البلد ذاته هو من يقوم بتطوير أنظمة سلامة الأغذية لديه، أو كانت هيئة الدستور الغذائي تتداول بشأن الحاجة الى معيار أغذية عالمي جديد أو بشأن أثره، فانه يتعين أن تكون القرارات مرتكزة على العلم.

العملية: تعدّ المبادرة العالمية بشأن المشورة العلمية المتصلة بالأغذية (GIFSA) صندوق إئتمان متعدد الجهات المانحة أطلقته المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لتوسيع نطاق تقديم المشورة العلمية في مجالات منها تقدير مخاطر المواد المضافة للأغذية ومخلفات العقاقير البيطرية والأخطار الميكروبية، وكذلك للتمكين من تقديم المشورة في وقت أكثر ملاءمة في مجالات مصادر القلق الناشئة فيما يتصل بسلامة الأغذية، ومنها التقنيات المتناهية الدّقة، وتعزيز القدرات العلمية على الصعيد القطري والاقليمي لدعم القرارات المرتكزة على المبادىء العلمية وتوليد البيانات.

التأثير: إن النشاطات المتصلة بتأسيس المعايير التي ترتكز الى العلم وتعزيز القدرات القطرية والاقليمية اللازمة لضمان وضع تدابير للسلامة الغذائية تستند الى العلم تشكل طُلب استراتيجية العلم في خدمة سلامة الأغذية. ومثلاً قدمت المبادرة الدعم لمراجعة واختبار أداة ترتكز على الإنترنت من شأنها مساعدة صانعي السياسات في وضع تدابير الرقابة على السّلمونيلّة والكامبيلوباكتار، كما استضافت اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية الذي أسفر عن تقديم توصيات كانت موضع ترحيب وذلك بشأن تطبيق التقنيات المتناهية الدّقة في قطاعي الأغذية والزراعة.

©FAO/Roberto Faidutti

صورة الصفحة الأمامية: ©FAO/Giulio Napolitano